

وثيقة نتائج مشاورات منروفيا لمنظمات المجتمع المدني بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

بمناسبة اجتماع الفريق الرفيع المستوى في العاصمة الليبيرية، منروفيا، خلال الفترة ١١-١٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، نحن أعضاء المجتمع المدني الدولي والإقليمي والوطني نرحب بالتزام أعضاء الفريق الرفيع المستوى والحكومة المضيفة بالتواصل مع منظمات المجتمع المدني وإشراكها واعتماداً على مشاركة المجتمع المدني السابقة في عملية الفريق الرفيع المستوى، وعلى عدد من المشاورات الإقليمية والوطنية بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، عقدت منظمات المجتمع المدني لقاءً في ليبيريا لمناقشة وجهات نظرنا ونهجنا بشأن موضوع اجتماع الفريق الرفيع المستوى تحت عنوان "البنات البناء الوطنية للازدهار المستدام" التحول الاقتصادي".

- السياق

نحن نشعر بانشغال عميق جراء تواصل البيئة القاسية للازدهار المستدام والنمو الاقتصادي الشامل للكافة والتحول الاجتماعي. وهذا يتضمن الجوانب التالية:

- استمرار الغموض الاقتصادي والاضطرابات الاقتصادية التي يعاني منها الفقراء والطبقة الوسطى بصفة خاصة، والناجمة عن أزمة ثلاثية في الميدان المالي والطاقة والغذاء منذ عام ٢٠٠٨ يكمن وراء هذه الأزمة نموذج النمو الاقتصادي المفرط في اعتماده على القطاع المالي وتقليل القواعد التنظيمية، وهو أمر م يُعالج على نحو ملائم حتى الآن، ويواصل نشر الفوضى في حياة الناس؛
- بموجب هذا النموذج الحالي، تتواصل أوجه اللامساواة على الصعيدين الدولي والوطني ويزداد اتساعها، بما في ذلك ضمن عدد من الاقتصادات التي تشهد أسرع نمو اقتصادي وتشير أدلة اللامساواة وعلى نحو متزايد بأن منافع النمو لا تصل إلى جميع شرائح المجتمع، بل أن أوضاع الفقراء تشهد تراجعاً واء من حيث الدخل أو الثروة أو الوضع الغذائي؛
- ومنذ بداية برامج الإصلاح الهيكلي التي جرت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في عقد الثمانينات من القرن الماضي وعلى امتداد الأزمات المالية التي جرت منذ ذلك الوقت والأزمة المالية الحالية، فقد فرض النموذج النيوليبرالي انضباطاً مالياً مفرطاً في شدته على البلدان التي استندت من المؤسسات المالية الدولية نجم عنه اقتطاعات في الإنفاق العام في مجالات مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وبرامج الحماية الاجتماعية، كما أدى إلى عملية سيئة الإدارة لخصخصة القطاع العام وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ولم يقتصر الأمر على المعاناة التي لحقت بالفقراء تبعاً لهذه السياسات، بل ظلت لمساءلة ضعيفة أيضاً؛
- تنامي ظاهرة النمو دون توفير فرص عمل وحقيقة أنه حتى عندما تتوفر فرص العمل فعادة ما يعاني العمال من انخفاض الأجر وغياب الأمن الوظيفي وظروف العمل غير الصحية والإساءات والعنف، مما

عني أن ثمار النمو الاقتصادي لم تنعكس فعلياً على رفاه الناس أو على شكل فرص للمستقبل؛

- المخاطر ونقاط الضعف المتواصلة الناجمة عن التغير المناخي وحقيقة أن جزءاً كبيراً من النمو الاقتصادي الذي يحدث حالياً، مثلاً في أفريقيا، تركّز في الصناعات الاستخراجية، ويؤدي إلى نضوب الموارد وتدمير البيئة، وقد ساهم في حالة عدم استدامة النمو كما أن ظاهرة [العنة الموارد] ونقل عوائد هذا النمو بعيداً عن مصدرها يعني أن فوائده لا تصل إلى الناس العاديين كما أنه عادة ما يعرض للخطر إمكانية لوصول إلى الموارد وسبل العيش التقليدية للشرائح الأكثر فقراً وضعفاً.
- النزاعات المزمّنة والجديدة تواصل خنق الإمكانيات الاقتصادية، وتؤدي إلى مفاقمة الفقر والمعاناة وتكريسهما، وتزيد عدد الأشخاص المشردين داخلياً ولللاجئين، وتزيد مستويات العنف ضد النساء والأطفال والشباب.

٢ - النهج الشاملة

نحن نطالب القادة السياسيين والحكومات أن يتحركوا بسرعة لتقليص وضبط غطرسة الأسواق المالية والنمو غير المستدام، ومن ثم استحداث مجال أكبر للسياسة الوطنية وموارد أكبر للتنمية البشرية، ومنع تفاقم اللامساواة الاجتماعية التي تثير القلاقل.

وتتوفر نماذج ونهج اقتصادية بديلة تدمج ما بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان وبأساليب مستدامة بيئياً وهذا النماذج أكثر اعتماداً على المشاركة، وبوسعها استحداث آليات مالية جديدة، واستغلال قدرات الفئات التي ظلت مهمشة ومجموعة تقليدياً وطاقتها وإبداعها وما نحن بحاجة إليه هو الإرادة السياسية بين القادة وصانعي الرأي العام الوطنيين والدوليين لتبني مثل هذه النهج وجعلها عنصراً مركزياً في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

وبوصفنا منظمات من المجتمع المدني تعمل مع المجتمعات المحلية والناس على مستويات متعددة، فإننا نشهد على حقيقة أن النهج غير المستدامة والتي تديم اللامساواة للنمو الاقتصادي تضع أكبر الأعباء على الناس الذين تتوفر لهم أقل الموارد والقدرات للتعامل مع التبعات.

إن الظروف الاقتصادية القاسية تتفاعل مع أوجه اللامساواة الاجتماعية القائمة منذ أمد بعيد ومع التحيزات والتمييز، وكذلك مع جوانب رئيسية لديناميات السكانية والهجرة، والتوسع الحضري، وتغير هيكل الفئات العمرية تحو عدد أكبر من الشباب في بعض الحالات وعدد أكبر من المسنين في حالات أخرى ومن ثم فإن هذا التفاعل يحدد الجهة التي تعاني من أشد التأثير، وهذا يتضمن الأطفال والبنات والنساء والطبقات المقموعة والجماعات العرقية الأقلية، والسكان الأصليون، والأشخاص من ذوي الإعاقات، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والأقليات الجنسية، والمهاجرون، والمشتغلون بالجنس، إضافة إلى الأراذل والمسنين^٢ إن أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها هذه الجماعات، كما يواجهها الرعاة وصغار المزارعين والمشتغلين بالتجارة غير الرسمية، أخذت تتفاقم جراء نماذج النمو الحالية^٣ وثمة حاجة لدعم قدرات هؤلاء الناس، وينبغي حماية حقوقهم الإنسانية وتعزيزها وإعمالها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجنسية والإنجابية.

نحن نناشد الفريق الرفيع المستوى أن يشجع النمو والتنمية البشرية المستدامين والشاملين للكافة، والقائمين على نهج حقوقي يعزز المواطنة والمشاركة والتمكين ويضمن العمل الكريم والحماية الاجتماعية الشاملة.

وبوسعنا مساعدة الفريق الرفيع المستوى كي يصبح مناصراً لزيادة الميزانيات المؤيدة للفقراء والمراعية للنوع الجنساني للتنمية البشرية وحقوق الإنسان؛ ودعم جعل الحكومات والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف خاضعة للمساءلة عبر مؤسسات فاعلة وتتمتع بموارد كافية للقيام بعمليات رصد وتقييم قائمة على المشاركة؛ ولتعزيز تطبيق المعاهدات والبروتوكولات القائمة بشأن حقوق الشعوب.

نحن ندعو الفريق الرفيع المستوى أن يقوم بما يلي: دعم زيادة الموارد لبناء قدرات الناس من خلال التعليم عالي الجودة، وتطوير المهارات والتدريب، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمعلومات والخدمات الصحية بما في ذلك الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وخصوصاً لليافعين؛ والإصرار على جمع البيانات المفصلة بما في ذلك حسب العمر وحسب الجنس بغية تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج؛ وضمان تعزيز الهياكل الأساسية والتقنيات لتحسين الحماية، والتواصل والتبادل بين الناس، وتوفير إمكانية أفضل للوصول إلى الأسواق والابتكارات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛ وضمان أن التحدي الناجم عن تصاعد العنف ضد الفتيات والنساء، خصوصاً العنف الجنسي، هو ضمن الأولويات التي سيتم التصدي لها؛ ووضع سياسات وبرامج معززة إقراراً بالدور المركزي للعمل غير مدفوع الأجر الذي تؤديه النساء للعناية بالناس ودعم تنمية الأسرة.

- تمكين الناس كي يصبحوا فاعلين في التغيير

نطالب الفريق الرفيع المستوى بتلبية الاحتياجات المحددة التالية لجماعات محددة:

- مسببات الفقر الهيكلي بين الأطفال في سياقات متنوعة؛ الحكم الرشيد والمساءلة بخصوص حقوق الأطفال وحمايتهم؛ وتمكين الأطفال من المشاركة في التحول الاقتصادي من خلال مبادرات تشجع التعليم عالي الجودة للبنات والأولاد، والرعاية الصحية، والصحة الجنسية، والمعلومات، والتغذية الكافية، وتقديم الخدمات للأطفال بما في ذلك ذوو الإعاقات والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة الزواج القسري؛
- الاستفادة من إمكانات الميزة السكانية من خلال سياسات شاملة بشأن الشباب تتضمن توفير خدمات تعليمية أكثر وأفضل، ودعم الشباب في الحصول على عمل لائق وبأجر جيد، وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والمعرفة كي يصبحوا مبتكرين وأصحاب مشاريع، وكذلك تمكين جميع الشباب، خصوصاً اليافعين، من الحصول على تعليم جنسي شامل، وخدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وتمكين البنات وتوفير الموارد لهن لمنع حمل المراهقات ومنع العنف، وتوفير التوعية والتدريب للأولاد لنشر قيم المساواة بين الجنسين ومنع العنف؛
- إن تحقيق المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان للنساء، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية، ودعم تمكين النساء هي أمور حاسمة الأهمية لنجاح جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؛ ويجب على جدول أعمال التنمية أن يتضمن هدفاً معززاً مستقلاً حول المساواة بين الجنسين وغايات

ومؤشرات موسعة بشأن النوع الجنساني في كافة أقسام الإطار ومن شأن التقصير عن القيام بذلك أن يؤدي إلى انحسار المكتسبات التي تحققت خلال الأعوام الـ 20 الماضية:

- المشاركة الكاملة والمتساوية للأشخاص ذوي الإعاقات والمسنين في جميع مراحل العملية الاقتصادية بما في ذلك صناعة القرارات، بغية تعزيز التركيز على الإعاقات بوصفها موضوعاً شاملاً يخص جميع الأهداف، بما في ذلك من خلال جمع بيانات دقيقة وشاملة، ومنع آثار التمييز والإقصاء ومعالجتها، وضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات من أجل المشاركة الفاعلة في التحول الاقتصادي والاجتماعي؛ إيلاء اهتمام خاص بالفتيات والنساء من صاحبات الإعاقات واحتياجات الأرامل وحقوقهن؛
- دعم المزارعين المحليين والمنتجين الزراعيين الصغار لإنتاج أغذية منخفضة الكلفة للجميع عبر توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والائتمان؛ وضمان أن سياسات التجارة والزراعة في البلدان ذات الدخل المرتفع لا تلحق الضرر بالإنتاج الزراعي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛ ومنع خسارة المزارعين المحليين للأراضي جراء الاستيلاء على الأراضي، وضمان حقوقهم في ملكية الأرض؛ وحماية الملكية الفكرية للمزارعين بالبذار والتنويعات الزراعية المحلية؛ وتعزيز التعاونيات الزراعية للإنتاج والتسويق؛ ومعالجة المشاكل التي تواجهها النساء المزارعات في ضمان حقوقهن بالأرض وإمكانية الوصول إلى الائتمان والتكنولوجيا والأيدي العاملة؛ والمعالجة السريعة للحاجة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي؛
- إصلاح قوانين وسياسات العمل لضمان التشغيل الكامل والكرام للجميع، وحصول العمال بما فيهم ذوي الإعاقات على أجر كافٍ للمعيشة، ودعم حرية التجمع، والمفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي من أجل العمل الكريم؛ والمعالجة السريعة لحقوق الإنسان للنساء العاملات من أجل الحصول على أجر متساوٍ، وإجازات الأمومة، ورعاية الأطفال، وظروف العمل الآمنة واللائقة بما في ذلك توفير المراحيض النظيفة، وأماكن خاصة لإرضاع الأطفال، واستراحات كافية، ومنع الممارسات مثل فحوص العذرية، والحماية من لعنف الجنسي في مكان العمل؛
- ويطالب صغار المنتجين في القطاع غير الرسمي بالتجارة العادلة ودعم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والائتمان والمعارف.

ونحن نؤمن بقوة بأنه ينبغي على جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2020 أن يكون قائماً على رؤية للتحويل الاجتماعي والاقتصادي واستراتيجية تتضمن في جوهرها التزاماً بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولبناء قدرات الناس الاقتصادية، وبالتالي تسخير إمكاناتهم والإقرار بهم كمساهمين رئيسيين في التنمية.

نحن نطالب الفريق الرفيع المستوى بضمان أن إطار التنمية لما بعد عام 2020 سيزيد الموارد المالية ومجال السياسات للتنمية البشرية وحقوق الإنسان، وسيخلق حوافز ومؤسسات وعمليات يمكن للناس ومنظمات المجتمع المدني أن يشاركوا فيها بفاعلية في تصميم وتنفيذ ومراقبة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية، والتمويل، والسياسات، والبرامج. وهذا الأمر سيكون أمراً أساسياً لبناء جدول أعمال إنمائي مستدام وشامل للكافة بالفعل.

انتهى